

מדינת ישראל
רשות החברות הממשלתיות
יחידת כספים ובקרה



מناقصة علنية رقم 01/2015 لتقديم خدمات في مجال الأراضي لسلطة الشركات الحكومية في وزارة المالية

سلطة الشركات الحكومية في وزارة المالية تعلن عن مناقصة علنية رقم 01/2015, لتلقي عروض لتقديم خدمات استشارة في مجال الأراضي.

1. تنوي سلطة الشركات الحكومية (فيما يلي: "السلطة") مسح وتنظيم موضوع الأراضي التي تمتلكها وتستخدمها الشركات الحكومية. لذلك تطلب السلطة التعاقد مع مستشارين, بموجب اختيار السلطة المطلق, لتلقي خدمات استشارة في مجال الأراضي. عمل الاستشارة المطلوب سيضم جميع المواضيع الآتية, كاملها أو جزءا منها:
 - 1.1 تنفيذ بحث ومسح لأموال الأراضي في الشركات الحكومية.
 - 1.2 تحضير فحوصات عامة المتعلقة بالأراضي المذكورة أعلاه, يشمل تحليل ربحية اقتصادية فيما يتعلق بالاستخدامات الممكنة للأرض, بما في ذلك التطرق, أيضا, إلى عمليات تخطيط ومواضيع تطوير اقتصادي, وكذلك تقييم قيمة أراضي مختارة بموجب لاحتياجات وطلب السلطة.
 - 1.3 استشارة ومساعدة السلطة في بلورة ترتيبات فيما يتعلق بعقارات أراضي لشركات حكومية.
 - 1.4 مرافقة السلطة في كل موضوع آخر في مجال الأراضي ذا صلة بعلاجها الجاري لسلطة الشركات الحكومية.
2. مدة التعاقد مع الفائزين ستكون حتى 31.12.2016 من موعد توقيع مفوضي التوقيع من قبل الدولة على اتفاقية التعاقد مع الفائزين. للحكومة إمكانية أحادية الجانب ووفقا لاختيارها المطلق, بإعلام خطي ومسبق, في تمديد التعاقد مع الفائزين بثلاث فترات إضافية بطول سنة لكل واحدة.
3. من أجل تقديم عرض للمناقصة, على مقدم العرض الإجابة على الشروط الأولية كما هو مفصل في مستندات المناقصة:
 - 3.1 إذا كان مقدم العرض تنظيم, تأشيرات ملائمة عن كونه مسجل في سجل الذي يدار بموجب القانون فيما يتعلق بتنظيمات من نوعه ومصادقة محامي أو محاسب عن تواجد التنظيم وعن الموقعين باسمه على مستندات التوجه والذي يمكنهم إلزام التنظيم بتوقيعهم.
 - 3.2 تأشيرات المطلوبة بموجب قانون صفقات الهيئات العمومية, لسنة-1976:
 - 3.2.1 تأشيرة موظف مرخص, محاسب أو مستشار التي تثبت أن المقاول يدير دفاتر حسابات بشكل قانوني أو انه معفي من إدارتهم وانه يقوم بالتبليغ عن مدخولاته وانه يبلغ عن صفقات التي يفرض عليه ضريبة بموجب ضريبة القيمة الإضافية, لسنة-1975.
 - 3.2.2 تأشيرة عن عدم وجود إدانات في جرائم بموجب قانون العمال الأجانب (منع تشغيل غير شرعي وضمن شروط عادلة), لسنة- 1991 (فيما يلي: **قانون العمال الأجانب**) وقانون راتب أدنى, لسنة- 1987 (فيما يلي: **قانون راتب أدنى**).
 - 3.3 صيغة شركة محتلنة من سلطة التنظيمات التي تثبت عدم وجود ديون لمسجل الشركات بموجب التعليمات المحددة في تعليمات تخ"م 7.4.6.1 "عدم وجود ديون لمسجل الشركات كشرط للاشتراك في المناقصة".
 - 3.4 تقديم تصريح عن عدم وجود تضارب مصالح والتزام الحفاظ على سرية, كما هو مفصل في مستندات المناقصة.
 - 3.5 ضمانات اشترك في المناقصة لمقدم العرض, وضمانة تنفيذ للفائز, كما هو مفصل في مستندات المناقصة.
 - 3.6 على رئيس الطاقم وبقية أعضاء الطاقم من قبل مقدم العرض الإجابة على المتطلبات الأولية فيما يتعلق بخبرتهم, قدرتهم, ثقافتهم وخبرتهم, كما هو مفصل في مستندات المناقصة.

من اجل إزالة الشك, يوضح بهذا, أن الشروط الأولية الظاهرة في مستندات المناقصة فصلت أعلاه بشكل عام فقط, وهي خاضعة للتعليمات المفصلة في مستندات المناقصة.

للجنة المناقصات الحق في تغيير الشروط الأولية المحددة أعلاه, وصلاحيات إضافية كما هو مفصل في مستندات المناقصة.

4. يجب تقديم العروض فقط إلى صندوق المناقصات الذي سجل عليه "مناقصة لتلقي خدمات استشارة في مجال الأراضي لسلطة الشركات الحكومية" الذي سيوضع في مكاتب الشركات الحكومية, بناية برنامج البستان التكنولوجي مالحة, القدس, طابق 8, ابتداء من 16.09.2015 وحتى 21.09.2015 بين الساعات 9:00 حتى الساعة 17:00 وخلال كل يوم عمل من الأيام أعلاه (لن يتم تلقي عروض التي ستقدم في موعد آخر).

5. أسئلة واستفسارات يجب إرسالها بواسطة البريد الإلكتروني بمستند word إلى ممثل اللجنة في هذه المناقصة, السيد فراس قزموز على عنوان: firask@gca.gov.il حتى تاريخ 30.08.2015. السلطة غير ملزمة بالإجابة على الأسئلة التي سيتم تلقيها بعد هذا الموعد. لن يتم الإجابة على توجيهات هاتفية.

6. يمكن تنزيل جميع مستندات المناقصة, مجاناً, ابتداء من تاريخ نشرها, من موقع الشراء الحكومي على عنوان www.mr.gov.il تحت العنوان مناقصات مكتبية.

7. يوضح بهذا أن هذا الإعلان يحتوي معلومات أولية وعامة فقط. الشروط وبقية التفصيل الملزمة فيما يتعلق بالمناقصة لاختيار المستشارين الملائمين هي كما هو مفصل في مستندات المناقصة. تحفظ لجنة المناقصات لنفسها الحق في إلغاء أو تغيير شروط المناقصة ومواعيدها, كل ذلك كما هو مفصل في مستندات المناقصة. في حال عدم وجود تلائم بين المحدد في مستندات المناقصة وبين المحدد في مستندات المناقصة ستتغلب تعليمات المناقصة.